الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.247

الجمعية العامة

Distr.: General
11 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين بعد المائتين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد كا ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

النظر في مشروع القرار بشأن بيت لحم عام ٢٠٠٠

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

00-80456 (A)
0080456

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

٢ - **الرئيس:** أبلغ الأعضاء أنه أقام باسم اللجنة في ٢٢ أيلول/سبتمبر حفل استقبال تكريما لسعادة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك أيضا باسم اللجنة في اجتماع مخصص للذكرى السنوية الخمسين للبعثة البابوية لفلسطين، الذي نظمه الكرسي الرسولي، وأدلى فيه ببيان موجز هنأ فيه البعثة على الخدمات الإنسانية التي بذلتها طوال ٥٠ عاما للاجئين الفلسطينيين وغيرهم من الأشخاص المتأثرين بالأعمال الحربية في الشرق الأوسط.

النظر في مشروع القرار بشأن بيت لحم عام ٢٠٠٠

٣ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن مشروع القرار الذي قدم في السنة السابقة قد استكمله المكتب وأقره، وأوصى اللجنة باعتماده. ووجه أيضا انتباه الأعضاء إلى الرسالة ذات الصلة الموجهة من رئيس اللجنة إلى الأمين العام (A/54/416)، والتي ستعمم كوثيقة للجمعية العامة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

٤ - وقال إنه سيعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار المنقح بشأن بيت لحم عام ٢٠٠٠.

٥ - **وقد تقرر ذلك.**

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

٦ - **السيد القدوة** (المراقب الدائم لفلسطين): أعرب عن ارتياحه للعملية الثانية التي جرت مؤخرا لإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وافتتاح أول ممر من الممرين الآمنين منذ يومين، وأشار مع ذلك إلى أن افتتاح الممر قد تم بعد أربع سنوات من التاريخ المتفق عليه أصلا وبعد شهر واحد من التاريخ المحدد في مذكرة شرم الشيخ. وقال إنه بالرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإن التقدم الإجمالي ظل محدودا، لأن هناك ٢ ٠٠٠ سجين فلسطيني لا زالوا محتجزين دون مبرر قانوني و لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الممر الآمن الثاني الأكثر أهمية.

٧ - وأردف قائلا إن مفاوضات الوضع النهائي لم تبدأ بعد لأن رئيس الوفد الإسرائيلي عيِّن في اليوم السابق لها، وهناك بعض الشكوك فيما يتعلق بسلطة الوفد على التفاوض بجدية والتوصل إلى اتفاق. وقال إن وفده ملتزم بتحقيق إطار للسلام بحلول شهر شباط/فبراير المقبل؛ وأعرب عن قلقه مع ذلك بشأن مستوى التزام إسرائيل وقال إنه يود أن يؤكد أن وفده لن يقبل أي اتفاق يسعى إلى أن يحل محل إطار القانون الدولي والشرعية الدولية.

٨ - وأضاف قائلا إن الحالة على أرض الواقع تعتبر مصدرا للقلق، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية. وبالرغم من أن الحكومة الجديدة قد أمرت بإزالة بعض المستوطنات، فإنه قد جرى مع ذلك الموافقة على إقامة ٣٢ مستوطنة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تقديم عطاءات لإنشاء مساكن جديدة؛ وجرى توسيع المستوطنات حتى في قطاع غزة. واستمرت مصادر بواسطة العسكريين الإسرائيليين، بدعوى الأغراض التدريبية، وجرى بناء المزيد من الطرق الفرعية للمستوطنين اليهود. وأشار إلى أن وفده قد أعرب عن قلقه بشأن هذه المسائل في رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (A/54/485) موجهة إلى الأمين العام، على أمل وضع حد لهذه الانتهاكات للقانون

الدولي والقرارات ذات الصلة، وهي نتيجة تعتبر جوهرية من أجل إنجاح عملية السلام.

٩ - واسترسل قائلا إنه يؤكد مجددا اعتقاد وفده بأن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تعتبر مسؤولية دائمة للأمم المتحدة حتى يحين وقت حل المسائل المعلقة، وإنه من واجب المجتمع الدولي مساندة القانون الإنساني الدولي ومبادئ الميثاق والحفاظ على جميع الصكوك والقرارات ذات الصلة وإعادة تأكيدها.

١٠ - واستطرد قائلا إنه لاحظ أن مقدمي مشروع القرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والنرويج، قد أعادوا تقديم قرارهم عقب تغيير الحكومة في إسرائيل. وأعرب عن دهشته لأن مشروع القرار لم يتضمن مبدأ الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهو الأساس لعملية السلام الحالية، لأن الحكومة في إسرائيل لم تقبل بعد هذا المبدأ. وما لم يتم تعديل القرار لكي يتضمن هذا المبدأ الأساسي، فإنه سيعتبر غير مقبول.

١١ - ومضى قائلا إنه شعر بالأسف للجهود الرامية إلى إدماج إسرائيل في مجموعة أوروبا الغربية والبلدان الأخرى. وأشار إلى أن سويسرا، مثل إسرائيل، ليست عضوا في أي مجموعة. وقال إنه يرى أن المجموعة الطبيعية لإسرائيل هي مجموعة البلدان الآسيوية، وأن العقبات القائمة أمام عضوية إسرائيل في تلك المجموعة ستختفي فور تحقيق السلام. وإذا كان الإطار الزمني لمدة عام واحد من أجل تحقيق تسوية نهائية في الشرق الأوسط يمثل هدفا حديا، فإنه يشير بعدم الإسراع في إدماج إسرائيل في المجموعة الأوروبية وهو وضع سيصبح دائما ومن المستحيل تصحيحه في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.